الفصل الحادى عشر

وسائل الإعلام والسياسة العامة

بقلم: دافيد إل. باليتز

فى النهاية، أكثر السياسات تهبط إلى سياسة عامة: معالجات السياسة لما يُرى أنها مشاكل عامة. بعد نظرة عامة مختصرة لصنع السياسة، استجابة سوف يناقش هذا الفصل أنماط محتويات وسائل الإعلام الأكثر تلاؤمًا مع السياسة. سوف يوضح بعد ذلك كيف، وبأى نتائج، شاركت وسائل الإعلام فى جميع مراحل العملية السياسية. تأتى بعد ذلك دراسات عن حالتين متباينتين لوسائل الإعلام والسياسة. تتأمل الأولى إسهام وسائل الإعلام فى المدخرات وفى انهيار القروض. والثانية توضح كيف شاركت وسائل الإعلام فى قرار تنظيم صناعة الكيماويات. ينتهى الفصل بالنتائج والخلاصة.

تهدف السياسات عادة إلى حل، أو على الأقل تخفيف، المشاكل العامة. هى تتكون، بصفة رئيسية، من قرارات وأعمال الحكومة مثل إصدار القوانين ووضع التنظيمات، واعتماد الأموال، والقيام بعمل حربى. استجابات الحكومة قد تكون رمزية، بمعنى أنها لا تقوم، فى الواقع، بتغيير أحد الأوضاع، بل تشير فقط إلى القلق حوله أو الاهتمام به، كما يتمثل ذلك فى زيارة يقوم بها الرئيس إلى مدينة أصابتها إحدى الكوارث. قرارات عدم القيام بأى عمل تجاه مشكلة معينة، هى أيضًا أحد أنماط السياسة العامة.

الحكومة تصنع معظم السياسات العامة، ولكنها بعيدة عن الانفراد التام بذلك. فى النظام الأمريكى، السياسات المطلوبة، وجوهرها، على المستوى القومى، وأحسن الوسائل لتحقيقها، تتقرر من وبين الرئاسة، والإدارات التنفيذية، ووكالات التنظيم، والكونجرس، والمحاكم.

كثيراً ما تشارك. جماعات المصالح فى الداخل وفى الخارج. تشمل هذه الجماعات ما أطلق عليها اسم «بنوك الأفكار» التى كانت تدعو إلى السياسات وتروج لها[١]. رغم أن «بنوك الأفكار» تغطى نطاقًا واسعًا من الأيديولوچيات، إلا أن أكثرها من ناحية المصادر والنفوذ «مؤسسة المعهد الأمريكى لأبحاث السياسة العامة»، و«مركز الدراسات الاستراتيچية والدولية»، و«مؤسسة التراث» ـ وهى محافظة. تقوم بتسويق نشيط ضاغط لأبحاثها إلى صناع السياسة وإلى الجمهور، من خلال علاقات عامة واستراتيچيات بعيدة المدى لوسائل الإعلام. مجموع الخبرة السياسية التى تدعيها، مع وسائل الإعلام المرئية، وفشل الصحف، فى كثير من الأحيان، فى تحديد توجهاتها الأيديولوچية، عزز شرعية «بنوك الأفكار»، ولكنه لم يداوم على تبرير مصداقيتها[٢].

يستجيب صانعو السياسة، أيضًا، لشدة واتساع من الرأى العام الذى تنشره الصحف كثيراً، وقد وجد بالفعل لورانس چاكوبس، وروبرت شاپيرو بتأمل العلاقة بين الرأى العام والسياسة، من خلال أبحاث دامت لمدة عشر سنوات «أن القرارات الجماعية لمؤسسات الحكومة كانت ترتبط بقوة مع الرأى العام»[٣].

الاستقرار السياسى والتغيير

بالنسبة لبعض الموضوعات، توجد أنظمة سياسية فرعية أو جماعات، تشمل أعضاء أو هيئات عمل من لجان الكونجرس أو لجانه الفرعية، وبيروقراطيين من الإدارة، وجماعات مصالح، وخبراء سياسيين، وأيضًا مراقبين متخصصين. كثير من هذه المجموعات لها تجانس أيديولوچى ولديها مقاومة للتحدى[٤]. يميزهم اتفاق الرأى، والسيطرة على المعلومات، والعمل من وراء الكواليس، وعدم اهتمام وسائل الإعلام بتحركاتهم، واحتمال ضئيل بتعبئة الجمهور لهم أو عليهم. هذه الأنظمة السياسية الفرعية، يزعجها فقط، الصراع، أو عدم الاتفاق، أو ازدياد الاختلاف بين أعضائها.

لذلك يواصل كثير من صناع السياسة، السياسة القائمة، أو يحدث تغييرات هامشية. مثل هذه السياسات لفترات طويلة، تسترعى اهتمامات ضئيلة.

ولكن، تأتى التجديدات والتغييرات السياسية العريضة. أحد الأسباب هو

الصراع الحزبى بين الديموقراطيين والجمهوريين. السبب الآخر هو الأفكار والمناقشات التقدمية. الحوار والتشاور لهما اعتبارهما. يمكن إعادة تقييم السياسات على أساس ميزاتها الجوهرية[٥]. صانعو السياسة الجديدة مع أفكارهم المختلفة يتولون المناصب.

بالنسبة لفرانك بومجارتنرار، وبريان چونز، تعريف القضية والسيطرة على البرنامج السياسى محوريان فى التغيير السياسى[٦]. التعبئة هى الأساس. أصحاب المشاريع السياسية، كأفراد ومنظمات، يريدون صبغ موقف اجتماعى، أو شرط على البرنامج السياسى ليستحق الاستجابة. وهكذا يقومون باستغلال فرص تحديد القضية، وتنشيط الجمهور، ويحصلون على المدخل إلى صانعى السياسة.

تعبئة الأصوات الجديدة، والمصالح التى استبعدت من قبل، يتم بوسيلتين: الأولى: هى إنشاء نظام سياسى فرعى جديد تمامًا أثناء موجة حماس تجاه سياسة معينة. بومجارتنرار وچونز أطلقا على هذا اسم دائرة «الاكتشاف المنذر» وأيضًا «النشاط» حول حل سياسى. صورة سياسة إيجابية تروج لها وسائل الإعلام (مثل: «الاستخدامات السلمية للقوة النووية») كثيراً ما تؤدى إلى ابتكار وكالات الحكومة التى ترغب فى تدعيم سيطرة النظام السياسى الفرعى (مثل: «لجنة الطاقة الذرية»).

الوسيلة الثانية للتعبئة: تأتى من نقد المعارضين لنظام سياسى فرعى موجود. قد يأتى بعض هؤلاء المعارضين من داخل النظام السياسى الفرعى. هجومهم يركز على، ويضيف إلى، صور السياسة السلبية، الموجودة فعلاً فى وسائل الإعلام (مثل: أخطار الطاقة النووية على الصحة) وتزيد الدور السياسى للمؤسسات (مثل لجان الإشراف فى الكونجرس) وباحتمال أقل، تقدم مساندة غير مشروطة للنظام السياسى الفرعى الموجود. إذا كانت ناجحة، قد تؤدى وسيلة التعبئة هذه إلى تدمير النظام الفرعى.

الأخبار

محتويات وسائل الإعلام يمكن أن تدعم أو تقوض الأنظمة السياسية الفرعية وتؤثر على السياسات. ولهذا، يجاهد المسئولون، ومن يحاولون التأثير عليهم، بالعمل على تقديم رؤاهم السياسية وأفضلياتهم من خلال وسائل الإعلام[٧].

تتعلق أكثر محتويات وسائل الإعلام بالسياسة. تأمل برنامج «بيفرلى هيللز ٩٠٢١٠»، عرض اعتبره الكثيرون وقحًا وتافهًا. صانعوه قدموا قائمة متخمة بالقضايا الاجتماعية مع مقتضيات سياساتها، وعرضوها فى المسلسل، شاملة العنصرية، وحمل القاصرات والإجهاض، وإدمان المخدرات والكحوليات، والاغتصاب، والإيدز، وقيادة المخمور، والعنف فى المدارس، والتحرش الجنسى[٨].

يمكن أن يكتب الكثير عن مقتضيات سياسات وسائل الإعلام. رغم قيود المساحة، هذا الفصل، مع ذلك، على الأخبار. يركز المحتوى السياسى للأخبار، عادة، على عدد محدود من الموضوعات والتغيرات عبر الزمن. تتراوح ما بين البارزة والمستمرة لشهور عديدة (احتجاز الرهائن الأمريكيين فى إيران)، و التى لا وجود لها (الثورة فى مدغشقر). يعتمد قدر التغطية على عوامل مثل ما إذا كان الموضوع متواصلاً مع صمت، محلية أو أجنبية، مشتونًا تكنيكيًا أو عاطفيًا؛ وعما إذا كانت جماعات المصالح مهتمة به؛ وعما إذا كان يوجد اتفاق سياسى جماعى للصفوة أو عدم اتفاق وحجم النقاش السياسى؛ وعما إذا كان اهتمام الجمهور كبيراً أو صغيراً[٩].

عامل مهم آخر، هو إذا ما كانت الحكومة اتخذت إجراء بخصوص الموضوع. استمرت طويلاً تغطية وسائل الإعلام لسوء استغلال الأطفال، جزئيًا بسبب إجراء الحكومة فى التعامل معه. كما تشير بربارا نلسون، «أصدرت جميع الدول قوانين ضد سوء استغلال الأطفال فى الفترة بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٧م، وجميعها عدلت وأعادت تعديل قوانينها مرات عديدة، وقام كل إجراء قانونى بتجديد اهتمام الصحف بالمشكلة[١٠].

طبيعيًا، مع ذلك، يتبع محتوى سياسة وسائل الإعلام ما أسماه أنطونى داونز «دائرة الاهتمام بالقضية» الذى يتردى فيه اهتمام وسائل الإعلام بأحد الموضوعات بين الشيوع والأفول، أو على الأقل يخبو عبر الزمن.

أحد أسباب حدوث هذا هو أن الجمهور القلق دائمًا يمل التغطية[١١]. مصدران مهمان لمثل هذه التغطية هما أيقونات الأخبار، والتحقيقات.

أيقونات الأخبار

تسلط وسائل الإعلام الأضواء على أحداث معينة، خاصة الفضائح والخزايا، التى كثيراً ما تجسد وتمثل شطط السياسة وإخفاقاتها. لانس بنيت ورفقاؤه أسموها «أيقونات الأخبار» وجادلوا «أنها تقدم مادة درامية للأخبار وتثير المخاوف العامة، والتوترات الثقافية، أو الأفكار السياسية الهامشية فى روايات الأخبار... النتيجة هى أن الأخبار قد تصبح وسيطًا ثقافيًا، تحدد المشكلة، وتعيد تحديد الوضع السياسى، بأساليب كثيراً ما تكون مذهلة[١٢]». تغطية وسائل الإعلام الواسعة لباخرة نقل النفايات، التى بحثت لفترة ثلاثة أشهر، دون جدوى، عن ميناء تفرغ فيه شحنتها «قدمت فرصة للصحفيين ومصادرهم لإعادة التفكير فى النصوص الثقافية حول النفايات وإعادة دورانها»[١٣].

تحقيقات الأخبار

تحرى الأوضاع بعمق، وكشف الفضائح والفساد، والتحقيقات الصحفية هى المصدر الثانى المهم لسياسة التغطية التى تتبعها وسائل الإعلام. من وجهة النظر التقليدية، تؤدى مثل هذه الصحافة إلى إثارة غضب الجمهور، والمؤسسات التى على المحك، إلى المناداة بالإصلاح، والتى تقوم بدورها بإثارة إجراء حكومى.

طبقًا لداڤيد پروتيس وزملائه المؤلفين، أفضل مفهوم للتحقيقات الصحفية هو أنها تعامل بين الصحفيين وصناع السياسة. أكثر موضوعات التحقيقات التى قاموا بدراستها، أخذت من، ووجهت من، صناع السياسة بسرعة نسبية، أثرت على محتوى مبادرة سياسية، وحققت أهدافها السياسية: التغيير المثالى (جلسات الاستماع)، أو تغيير الأفراد (بالطرد)، أو، فى أكثر الحالات، تغيير الجوهر (التشريعى، والتنظيمى، أوالإدارى). «هذه التطورات السياسية... حدثت مستقلة تمامًا عن التغيرات الظاهرة فى الرأى العام، أو عن ضغوط جماعات المصالح»[١٤]. صحيح أن عروض الإصلاح كثيراً كان يعلنها صناع السياسة قبل أن تنشرها بالكامل صحف التحقيقات. لم يكن مسئولو الحكومة متفاعلين ولا مدافعين عن الاتهامات حول المفاسد، يعالجونها كما لو كانت فرصًا سياسية تبرز من خلال استراتيچيات وسائل الإعلام المتعاونة معهم.

مراحل السياسة

نظريًا، تتم العملية السياسية عبر ست مراحل: نشوء المشكلة، وضع البرنامج، صياغة السياسة، التشريع والتبنى، التنفيذ والإدارة، وتقييم السياسة. الواقع، مع ذلك، أكثر اضطرابًا. عمليًا، المراحل تتداخل، لا تسير دائمًا طبقًا للنظام المذكور، ولا يتم استكمالها فى كل سياسة. رغم ذلك، تعطينا المراحل وسيلة لملاحظة تأثير محتوى وسائل الإعلام على العملية السياسية(١٥).

تصنيف المشكلة

وسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير قوى فى مرحلة نشوء المشكلة. بتغطيتها الروتينية للأحداث وتعليقاتها عليها، تقوم بإثارة اهتمام الجمهور وصانعى السياسة بالقضايا أثناء حدوثها. بالنسبة لأكثر الموضوعات، تكون التغطية متشنجة: كثيرة فى وقت ما، وقليلة فى وقت آخر عندما يفقد الصحفيون اهتمامهم أو يقررون عدم وجود ما يستحق تغطية أكثر. نتيجة لذلك، كثير من الأحداث والقضايا، التى لها أهمية واضحة، قد لا تصل إلى صناع السياسة من خلال الصحف، إلا إذا أصبحت رموزًا وأيقونات، أو أصبحت موضوعات لتحقيقات صحفية.

علاوة على ذلك، كثير من الأحداث المؤلمة، والأوضاع المحزنة، والظروف المؤسفة التى تقوم وسائل الإعلام بتغطيتها، لا تعتبر مشاكل يجب على الحكومة الأمريكية أن تتعامل معها. فلسنوات عديدة، كثير من الصعوبات التى واجهتها المرأة فى البيت وفى العمل اعتبرتها الحكومة شئونًا خاصة، وليست جزءًا من المشاكل الاجتماعية الأكبر.

وهكذا، تؤثر وسائل الإعلام فى مرحلة نشوء المشكلة من خلال تصوير الأحداث بأسلوب سياسى مناسب، مثل توقع، واستحقاق أو حتى طلب معالجة حكومية. إطلاق التحرش الجنسى أو إساءة معاملة الزوجة على التعامل مع النساء أدى إلى تحويل المحن الشخصية الخاصة إلى إخفاقات للسياسة العامة. فى أدق تفصيلاتها، مثل هذه التغطية التى تقوم بها وسائل الإعلام، يمكن أن تشمل أسباب المشاكل، وشدتها وطول زمنها ومداها، وعلاقتها مع شتى قطاعات الشعب، المسئولية واللوم، وحلولها المحتملة أيضًا (١٦).

ليست جميع الموضوعات التى لم تستطع الصحف مقاومتها وتوسعت وسائل

الإعلام فى تغطيتها، من المشاكل الاجتماعية المهمة. على أساس فحص البيانات الرسمية، لم يجد كويج رينا رمان، وهارى ليفين أى بينة عن وباء تعاطى الكوكايين. صحيح أن «استخدام الشباب للكوكايين وصل ذروته أربع سنوات قبل أن يبدأ الذعر الحالى (١٩٨٩م)، والذى أخذ يتضاءل منذ ذاك الحين»[١٧]. ولكن نتائج روايات وسائل الإعلام، مع استخدام السياسيين لهذه القضية فى بلاغتهم وحملاتهم، رفعت قضية المخدرات إلى «أهم مشكلة تواجه الدولة» فى استطلاعات الرأى العام[١٨].

وضع البرامج

تشمل البرامج السياسية القضايا التى يرى عادة ما الموظفون العموميون أنها تستحق اهتمام الحكومة واهتمام أولئك الذين يرون ضرورة قيامهم بالعمل [١٩]. العمل المشترك بين السياسيين والصحف ينتج هذه البرامج. ولكن، يصعب فك الترابط بين السبب والتأثير. درس لارى بارتيلز قدر الاهتمام الذى أولته النيويورك تايمز، وأخبار «إيه. بى. سى»، وثلاث صحف محلية، لأربع قضايا سياسية رئيسية. أثناء الأعوام الثلاثة الأولى لإدارة كلينتون، ركزت الإدارة التنفيذية على موضوعات السياسة الخارجية الخاصة بالبوسنة و «اتفاق... حلف شمال الأطلنطى للتجارة الحرة (نافتا)»، وركز الكونجرس على القضايا المحلية الخاصة بالرعاية الطبية وبقضية هوايت ووتر. «مع ذلك، قامت تغطية النيورك تايمز بتوجيه النشاط السياسى أكثر من متابعته، خاصة مع وضع إعداد برنامج إخبارى قوى عن آثار «اتفاقية النافتا» وهوايت ووتر»، كما أشار بارتلز. «قوة أخبار «إيه. بى. سى» لوضع برنامج مستقل، كانت، أقل كثيراً من نظيرتها فى التايمز، ولكنها ظلت ذات شأن، بينما مالت الصحف المحلية... إلى ملاحقة السياسيين وأخبار وسائل الإعلام القومية»[٢٠]. وانتهى إلى أن «أنشطة كل جانب كانت تلعب دوراً مهماً فى وضع البرنامج السياسى للجانب الآخر»[٢١].

سياسة الرئيس چيمى كارتر بربط معونة الولايات المتحدة مع تقدم حقوق الإنسان، خاصة فى أمريكا الجنوبية، كانت نموذجًا لهذا التفاعل المشترك. زاد كارتر

عدد الموظفين الحكوميين الذين يتعاملون مع هذه القضية، والمباح أن يتحدث معهم، وينقل عنهم، المراقبون. وهكذا، أشارت كاترين كاسارا، «أصبح لدى الصحفيين مصادر لرواياتهم، واعتقد المحررون أن هذه الروايات تستحق أن تكون أخباراً، وأصبحت مصادر حقوق الإنسان داخل وخارج الحكومة روتينية»[٢٢].

عندما تقوم وسائل الإعلام بوضع برامج للمسئولين، هى تفعل ذلك، عادة، بتصوير حدث باعتباره أزمة «وتفرض حدوداً نهائية»[٢٣]. إذاعة الأخبار عبر الأقمار الصناعية والكمبيوتر، كما يحدث الآن، يعنى أن الجمهور وصناع السياسة سوف يعلمونها فى نفس التوقيت. يمكن أن يفرض هذا على البرنامج السياسى موضوعات قد يفضل صناع السياسة، دون ذلك، أن يتجاهلوها. إنها تضع أمام صناع السياسة متطلبات تحتاج للرد السريع عندما تكون ميولهم هى الانتظار لكى يروا كيف يتطور الموقف. وهكذا، تقوم تغطية وسائل الإعلام بتسريع عملية اتخاذ القرار [٢٤].

وسائل الإعلام يمكنها أيضًا تحريك القضايا بعيداً خارج البرنامج السياسى بالتوقف عن تغطيتها، أو بإعطاء انطباع، صحيحًا أو خاطئًا، أنها لا تمثل مشاكل اجتماعية جادة، أو بالإشارة إلى أنها لا تتطلب حلولاً من خلال العملية السياسية. نموذج لمثل هذه القضية هو الجريمة ضد كبار السن[٢٥].

الصياغة

عندما تدخل قضية فى البرنامج، يجب على صناع السياسة أن يقرروا ما الذى يجب أن يفعلوه حيالها. جدليّا، وسائل الإعلام لها تأثير قوى على صناع السياسة فى تقديم ردود رمزية. صياغة ونشر تلك الردود يكون، عادة، أسهل من صياغة ونشر قرارات سياسية جوهرية قد تفيد أو تغضب قطاعات من المجتمع، وتقوم بتغيير المصادر[٢٦]. ولكن، كثيراً ما تكون الرمزية غير كافية. المتوقع والمطلوب من صناع السياسة أن يقوموا باقتراح حلول جوهرية.

عادة ما يكون لصانعى السياسة بدائل عديدة. إذا كانت المشكلة هى انخفاض مستوى التعليم فى المدارس العامة، يمكنهم اقتراح وضع معايير قومية، ومِنَح

للمحليات، ومساواة تمويل المدارس، وتدريب المدرسين، وكثيراً غير ذلك. سلامة المواصلات يمكن تسهيلها «ببناء طرق عامة أكثر (حل الخمسينيات من القرن العشرين)، والمطالبة بسيارات أكثر أمنا (حل الستينيات)، أو وضع السائقين السكارى داخل السجون (حل ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين)»[٢٧]. اختيارات أخرى تشمل تغيير قيود السرعة، وتحريم مكتشفات الرادار، وتشديد تطبيق القوانين.

الصحفيون لديهم الوقت والمصادر لتغطية صياغة السياسة التى قد تكون معقدة ومطولة، فى القليل فقط من القضايا الرئيسية. وهم يتجنبون بصفة خاصة الألغاز المعقدة، والتكنيكية، والموضوعات الخاصة مثل التحكم فى بيع الأسلحة الشخصية [فى الولايات المتحدة]. لذلك، يقوم صناع السياسة كثيراً، بعيدا عن أعين الصحف، بالاستمتاع بحرية التصرف فى هذه المرحلة من العملية السياسية.

تقييد الاختيار

صانعو القرارات، خاصة أولئك الذين انتخبهم الجمهور لتولى مناصبهم، يحاولون عادة مواجهة القضايا بأساليب تعجب الجمهور[٢٨]. لهذا، هم كثيراً ما يتأثرون، بإحساسهم عن الكيفية التى سوف تُعرض بها اقتراحاتهم على صفحات الصحف.

بجانب ذلك، حتى فى العالم السرى لسياسة الدفاع، يمكن أن يكون لوسائل الإعلام تأثير سياسى: بتصويرها اقتراح الرئيس رونالد ريجان لإقامة نظام للدفاع الفضائى باعتباره «حرب النجوم» جعلته الصحف أكثر تعرضًا للهجوم وأكثر صعوبة للتحقيق. وبالتأكيد، بعض قضايا الدفاع مثل التجارب النووية، يمكن تبسيطها بما لها أو عليها.

يمكن لأساليب تعريف أى قضية فى المراحل المختلفة للعملية السياسية أن تكون حاسمة. كثيراً ما تقوم الإطارات التى تستخدم لبناء وتنظيم محتويات روايات الأخبار التى تتعلق بالسياسة بتأييد أحد المواقف السياسية، أكثر من البدائل الأخرى. مقال حول مبيدات الحشرات عنوانه «مبيد حشرات جديد مزدوج الأداء» يعطى انطباعًا ومفهومًا مختلفًا تمامًا عن مقال عنوانه «غاز الأعصاب فى

الحدائق»[٢٩]. مشكلة عديمى السكن يمكن أن تشكل باعتبارها مشكلة اجتماعية أو باعتبارها مشكلة أمن عام.

ما له أهمية قصوى فى تغطية وسائل الإعلام، هو ما إذا كان أحد الإطارات هو السائد، أو أن تقدم بدائل عديدة له. يعلم صناع السياسة هذا. الرئيس بيل كلينتون وضع قضية الشذوذ الجنسى فى الجيش داخل إطار مسألة: «هل يجب لمن خدموا الدولة بتميز ـ كثير منهم يحملون أوشحة ميدان القتال ـ والذين لم يواجهوا أى تساؤل حول سلوكهم، أن يُطردوا من الجيش؟»[٣٠]. كلينتون اقترح رفع الحظر. لكن خصومه شكلوا القضية باعتبارها تشويه لنظام وأخلاقيات الجيش، وتقويض استعداده للقتال، وصوراً سلبية أخرى لسلوكيات الشذوذ الجنسى اللاأخلاقى الضار[٣١]. شكلته وسائل الإعلام على أنه صدام مصالح بين الجيش من جانب، والشاذين جنسيّا من جانب آخر[٣٢].

التشريع والتبنى

فى مرحلة التشريع والتبنى، التى تحدث، بصفة رئيسية، فى الهيئة التشريعية، تلقى عروض السياسة التى شُكلت، مصيرها، كثيرا ما يتوقف ذلك على قدر ونمط التغطية التى حظيت بها من الصحف. هناك عدة احتمالات مختلفة.

كثير من الاقتراحات تختفى وتموت. فى أعقاب كارثة تسرُّب هائل للزيت فى سانتا بربارا، كاليفورنيا، قامت تغطية وسائل الإعلام القومية والمحلية بإثارة شديدة للشعب، أدت إلى عقد جلسات استماع وإصدار تشريع. ولكن، جزئيّا بسبب عدم اهتمام وسائل الإعلام فى مرحلة التشريع والتبنى، لم تحدث فى أعقاب ذلك أى تغييرات جوهرية فى السياسات الفيدرالية حول مياه الشواطئ[٣٣].

بالنسبة لقضايا سياسية بارزة، يمكن لوسائل الإعلام أن تصبح منبرا للجدل والنقاش، تدافع فيه أطراف متعددة عن وجهات نظرها. «اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة» كانت مثالاً بارزًا. حيث تستطيع الصحف أن تؤثر على سياسة مقترحة بتقييم وضعها القانونى والمأمول منها، وبالتنبؤ بمصيرها المحتمل. أحد أساليب منظمات الأخبار فى ذلك هو استطلاع رأى أعضاء الكونجرس عن

أفضلياتهم حول الفقرات المهمة فى التشريع. يمكن أن تعمل البيانات فى اتجاهات متعارضة، تشجع المعارضين، ولكنها أيضًا تحفز المؤيدين[٣٤].

ولكن التغطية، أحيانًا، تكون أحادية الجانب. عندما تكون مؤيدة، تقوم بتعزيز السياسة المحتمل تبنيها، والعكس صحيح إذا كانت معارضة. أو يمكن أن تؤدى التغطية إلى مراجعة وإعادة تشكيل عروض السياسة.

فى الواقع، يمكن للإعلام أن يقتل سياسة مقترحة. هذا أمر شائع عندما تقوم جماعات المصالح المعادية بتعبئة الصحف والرأى العام ضد هذه السياسة، كما حدث مع اقتراحات الرئيس كلينتون للرعاية الصحية[٣٥]. أموال طائلة أنفقت على إعلانات متميزة تمتعت بتغطية جيدة فى الصحف. مثل هذه الحملات، مع ذلك، لم تكن مألوفة[٣٦].

فى موضوع معقد، مثل الرعاية الصحية، «الصحف الأمريكية، على العموم، لا تستطيع ثقافيًا أن تواجه قضية، وأن تشرحها، وتستكشف حلولاً محتملة، وأن تفصل الحقيقة عن الخيال»، شرح توم هامبورجر، وتيد مارمور، وچون ميتشام[٣٧]. سجلوا سلسلة من الإعلانات نشرتها واستمرت فى إعادتها جماعات المصالح شوهتها وتاجرت بمخاوف الجمهور من مشروع كلينتون الذى يحرمهم حق الاختيار، ومن بيروقراطيته، ونوعيته، وتكاليفه التى أذاعتها الصحف دون تمحيص. هامبورجر، ومارمور، وميتشام، انتقدوا وسائل الإعلام بقسوة لتركيزها على المنازعات على حساب شرح المشروعات. انتقد المؤلفون أيضًا وسائل الإعلام لفشلها فى مقارنة الاقتراحات مع برامج تغطية الرعاية الصحية فى الدول الأخرى.

بالتباين، الصحفيون أحيانًا يمكنهم أن يقتلوا سياسة مقترحة بإبرازهم لفقرة مريبة تؤدى إلى تفضيل «مصلحة معينة» المشرع قد يحاول أن يقوم بتمرير الفقرة بهدوء خلال العملية التشريعة بعيدًا عن أنظار الجمهور.

التنفيذ والإدارة

تأثير وسائل الإعلام على تنفيذ القانون يمكن أن يكون معقدًا. قيامها بتغطية واسعة لقيام الرئيس بتوقيع «قانون برادى» الذى يفرض ضرورة تسجيل البندقية، قد يكونون قد قاموا بتعزيز شرعيته. ولكن، بنشرها لاحقًا تقريرًا صحفيًا أن كثيرًا

من الناس لم يقوموا بتسجيل بنادقهم، تكون وسائل الإعلام قد شجعت تحديًا كبيرًا لهذا القانون.

معظم القرارات السياسية، مع ذلك، ليست تنفيذية بذاتها؛ بل تتطلب التنفيذ والإدارة، من البيروقراطيين عادة. الواقع المضطرب يمكن أن يجعل العمل صعبًا، حتى أمام البيروقراطى الأكثر إخلاصًا ونزاهة. عدم القدرة ليست غير معروفة، ولا المقاومة ورفض تنفيذ السياسة. عام ١٩٨٦م، أصدر الرئيس ريجان توجيها أن أى شركة يتضح أنها تغتصب مالاً فى أى برنامج حكومى يجب أن تحرم من أى عمل مع الحكومة. رغم مطالب المفتش العام لإدارة الزراعة، استمر كبار الرسميين فى الإدارة بمنح الكثير من ملايين الدولارات من خلال عقود مع مزارع الألبان الكبيرة والشركات الزراعية الأخرى التى احتالت على البرامج الفيدرالية.

وسائل الإعلام يمكن أن تكون عاملاً مهمًا فى هذه المرحلة من العملية السياسية بنشرها ما إذا كان، وكيف، تُدار السياسات وتنفذ. بالتأكيد هناك قصور، وحماقات، وفضائح كافية لكى يقوم الصحفيون بكشفها. ولكن، كان يوجد الكثير من التنفيذ والإدارة، الذى يتم، عادة، بعيداً عن أنظار وسائل الإعلام، ويستهلك عرضها وقتًا طويلاً. وهكذا، يتحتم أن تكون تغطية الصحف مشتتة، ومتقطعة التركيز، وعلى قليل من السياسات.

عندما تتم تغطية تنفيذ وإدارة السياسة، يمكن أن يكون لها تأثير. بعد أن قامت النيويورك تايمز، مستخدمة الوثائق التى حصلت عليها فى ظل «قانون حرية المعلومات»، بالكشف عن مقاومة إدارة الزراعة لتوجيه الرئيس ريجان، أعلنت الإدارة سريعًا أنها سوف تلتزم الآن بسياسة الرئاسة. ولكن الموقف امتد عدة سنوات، وعلى الأرجح أن الإدارة التزمت بالسياسة فقط بالنسبة للعقود الجديدة(٣٨).

تحقيقات وسائل الإعلام يمكن أن تقوم بتحفيز أعضاء الكونجرس لمراجعة البرامج التى أحالوها إلى البيروقراطية بالكشف عن عيوب الكيفية التى نُفذت بها. تنشأ هذه الروايات من شكاوى الناس أو الجماعات حول أداء الإدارة.

التقييم

نظريّا، يشمل تقييم أى سياسة تعريف أهداف هذه السياسة، وابتكار وسائل قياسها استهدف الجمهور لمعرفة رد فعله، وتقييم الأهداف التى حققتها، وكفاءتها، وفاعليتها. ثم يلى ذلك اتخاذ القرارات بالحفاظ على هذه السياسة، أو إلغائها، أو تعديلها. ولكن لأن المسئولين يبذلون جهودهم فى المراحل الأخرى للعملية السياسية، أصبح التقييم غير مألوف نسبيّا. لا توجد حوافز لتقييم أى سياسة، إلا إذا كانت لأسباب سياسية حزبية، أو إذا كانت هناك اضطرابات أو فضائح يراد كشفها.

ولكن كثيراً ما تفشل السياسات. عام ١٩٩٦م، كان من المفترض أن يؤدى «قانون الاتصالات إلى تحرير قوى التنافس، وتقليص أجور الاتصال الكابلى، وتحفيز التطور التكنولوچى. مع نهاية عامه الأول، كان له تأثير عكسى. أحد الأسباب كان الافتراض الخاطئ أن صناعة الاتصال الكابلى سوف تصبح كاملة النضوج، ومنافسًا قوميّا لصناعة الاتصال التليفونى»(٣٩).

قد يكون للسياسات إنتاج مضاد مع عواقب بغيضة غير متوقعة. برنامج قرض الطالب مكن الطلبة من الالتحاق بالمدارس التجارية الليلية التى تستهدف الربح السريع. التدريب فى هذه المعاهد كان غير ملائم، إن لم يكن غير مفيد بالمرة. بعد التسرب، أو حتى بعد التخرج منها ـ لم يستطع أغلب هؤلاء الطلبة أن يجدوا عملاً لهم. انتهوا إلى عدم القدرة على سداد قروضهم، ودمروا بذلك مصداقيتهم فى الاستقراض، وقلصوا أملهم فى الخلاص من الفقر. دافعو الضرائب رفضوا قانون الكفالة الفيدرالية لهذه القروض.

الصحف يمكن أن تكون لها أهمية فى هذه المرحلة لكى تحمل الحكومة مسئولية تصرفاتها. إحدى الوسائل هى إظهار الأحداث الجارية. وسيلة أخرى، من خلال أبحاث الصحفيين. وأيضًا، بنشر الدراسات، وإذاعة شكاوى المتذمرين، والنتائج التى وصلت إليها جماعات المصالح وما شابهها(٤٠). تنشر الصحف أيضًا، وبذلك تذيع، بعض التقييم الذى قامت به الحكومة ذاتها، مثلاً بتغطية جلسات استماع الكونجرس حول إساءة استخدام أموال الحملات.

التغطية التى تقوم بها وسائل الإعلام قد تؤدى إلى إعادة تقييم السياسات، وتغيير، أو استبعادها. طبقًا لداڤيد جيرجين، الذى كان يعمل فى البيت الأبيض

أيام ريجان فى وقت «كان للتليفزيون تأثير ضخم على سياستنا فى لبنان. سحبنا بوارجنا الحربية من لبنان، جزئيًا بسبب التليفزيون. طلبنا من إسرائيل أن توقف قصفها، جزئيًا بسبب صور التليفزيون التى كانت تأتى من بيروت»[٤١]. بالمثل، كاميرات التليفزيون فى مانيللا أثرت على سياسة إدارة ريجان تجاه نظام حكم الرئيس فيرديناند ماركوس. صور الحشود وهى توقف الدبابات أظهرت فشل قمع نظام حكم ماركوس وعززت الضغوط على الإدارة لكى تسحب تأييدها وإسهامها فى خلع رئيس الفيليبين.

بطبيعة الحال، محتوى وسائل الإعلام قد يكون محايدًا، أو أحادى الجانب، أو غير دقيق. يمكنه تضليل صنَّاع السياسة والجماهير بنشره لنتائج سياسية إيجابية عندما تكون النتائج غير المشجعة هى الأكثر احتمالاً، أو بافتراض أن سياسة ما قد فشلت عندما تكون هى، تقريبًا، ما زالت تعمل[٤٢].

قضية المدخرات والقروض

قضيتان (إحداهما تشمل صناعة المدخرات والقروض، والأخرى تشمل صناعة الكيماويات) توضحان تباين العلاقات بين وسائل الإعلام والسياسة. فى الأولى، أهملت أخبار وسائل الإعلام فضيحة المدخرات والقروض. نادرًا ما نشرت أعمال النهب التى أدت إلى إفلاس كثير من مؤسسات المدخرات والقروض أثناء الثمانينيات من القرن العشرين. مع ذلك، لأن الكثير من هذه الشركات كان لديها تأمين فيدرالى، وصلت تكاليفها على دافعى الضرائب إلى مئات البلايين من الدولارات. هذه القصة المهملة تتكون من جزئين: تغطية غير ملائمة لإصدار القانون الذى حرر المدخرات والقروض من قيود التنظيم، وأيضًا أهملت بعد ذلك الانهيار الناتج عنه[٤٣].

قانون المدخرات والقروض

قانون إعادة تنظيم مؤسسات الادخار والنظام المالى الذى صدر عام ١٩٨٠م، قام بإعادة تنظيم، أو على الأقل، تخفيف إشراف وسيطرة الحكومة على شركات المدخرات والقروض. أزيلت القيود على قيمة الفوائد التى يمكن أن تدفعها

المدخرات والقروض. سمح لها أن تقدم القروض فى المناطق التى كانت مخصصة تقليديّا للبنوك التجارية. أكثر من هذا، ارتفع حجم المبالغ المودعة فى الحسابات الجارية التى تؤمن عليها الحكومة الفيدرالية من ٤٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار. هذا يعنى أن الحكومة الفيدرالية سوف تعيد إلى أى مودع ما يصل إلى هذا القدر من المال إذا ما عجزت شركة المدخرات والقروض التى أودع فيها المال عن فعل ذلك.

بتحرر الشركات من القيود المنظمة وبتنافسها مع بعضها البعض على جذب الإيداعات قام العديد من الملاك والمدراء التنفيذيين فى شركات الادخار والإقراض بمخاطرات فى الاقتراض ثم أنفقوا ببذخ ثم ارتكبوا مخالفات قانونية وغير قانونية أخرى. فكانت النتيجة كارثة اقتصادية استحثها الكساد الاقتصادى فى أواخر الثمانينيات. أفلست نتيجة لهذا العديد من شركات الادخار والإقراض مما تطلب الحكومة الفيدرالية أن تسدد للمودعين المؤمن عليهم.

السؤال هل هذا السيناريو كله كان أمرًا متوقعًا أم لا؟ ومع ذلك، كان لدى المراقبين والمحللين الأذكياء إحساس أن بعض بنود قانون المدخرات والقروض مريبة وكان يمكنها أن تؤدى إلى مشاكل مالية للشركات، وللحكومة أيضًا. بعد كل ذلك، كان التشريع الخاص بالبنوك يشق طريقه فى الكونجرس منذ فترة. إصداره النهائى وتصديق الرئاسة لم يكن أمرًا غير متوقع. كان لدى الصحفيين الوقت الكافى لدراسة بنود القانون. بوضع ذلك فى الاعتبار، دعنا نتأمل كيف قامت الصحف بتغطية إصداره، وتوقيع الرئيس اللاحق الذى جعله قانونًا.

تغطية وسائل الإعلام

نشر «وول ستريت چورنال» الرواية فى عمود واحد بالصفحة الثانية من عددها الصادر يوم ٦ مارس، ١٩٨٠م، تحت عنوان «قانون البنوك أقره المؤتمرون». كان مصدر الرسالة واشنطن وكاتبها هو أحد محررى الجريدة وبدأ أولها بأن لجنة المؤتمر وافقت على تطوير إزاحة معدل الفائدة على الإيداعات خلال ست سنوات. الفقرة التالية قالت بحذر إن التشريع سوف يحدث تغييرات رئيسية فى النظام المصرفى بالولايات المتحدة: «زيادة معدلات الفائدة على الإيداعات ويرفع المنافسة بين الأنواع المختلفة من المؤسسات المصرفية، وعززت بقوة قدرة الحكومة الفيدرالية على إدارة السياسة المالية».

ركز الجزء الأكبر من الرواية على الأساليب التى يقوى بها القانون سلطة «مجلس الاحتياطى الفيدرالى». فى الفقرة الأخيرة فقط، نشرت الرواية الاحتياط الخاص بزيادة قيمة الإيداعات التى تؤمن عليها «مؤسسة تأمين الإيداعات الفيدرالية» إلى مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار.

نشرت «النيويورك تايمز»، فى يوم ٦ من مارس، رواية فى عمود واحد على صفحتها الأمامية تحت عنوان «تحرك المؤتمرون للسماح بزيادة الفائدة على المدخرات». قال العنوان الفرعى: «القانون أيضًا سوف يتجاوز الحد الأعلى للرهن فى الولاية».

أتى التقرير من الخدمة السلكية لوكالة أنباء الأسوشيتدپريس بدلاً من أحد محررى التايمز، موضحًا أن الصحيفة لم تقم رسميًا بانتداب صحفى من مكتبها بواشنطن لتغطية أخبار القانون.

وصفت الرواية الإجراء أنه «كاسح» أكد ـ كما أشار العنوان ـ على قرار معدل الفائدة. وصفت الرواية الحل الوسط الذى اتخذه مجلس الكونجرس على أنه «عمل توازنى حساس»، يثير مصالح المؤسسات المزدهرة، والمصارف التجارية، واتحادات الائتمان، ضد مصالح اتحادات العمال، وجماعات المستهلكين، ومؤسسات كبار المواطنين، التى تشكو من التمييز فى معدل الفوائد.

أحيلت بقية الرواية إلى الصفحة الداخلية رقم (١٥) الخاصة بقطاع الأعمال. أوضحت الرواية بصفة رئيسية ازدياد سلطة «بنك الاحتياط الفيدرالى». رقيبة بنوك ولاية نيويورك هى الوحيدة التى سئلت عن التشريع. وهى تتعامل فقط مع تأثير معدل الرهن على ولايتها.

عادت جريدة التايمز إلى الموضوع أول أبريل بعد أن قام الرئيس كارتر بتوقيع القانون فى حفل بالبيت الأبيض. رواية بالصفحة الأولى عنوانها «الرئيس وقع قانون المصارف البعيد المدى» كتبها محرر التايمز كلايد إتش. فارنسورث. ثانية، حددت الرواية الاحتياطات الرئيسية برفع الحد الأعلى للفائدة التى تدفع إلى صغار المدخرين تدريجيًا، وبزيادة سلطة الاحتياط الفيدرالى، وتجاوز الحد الأعلى الذى تفرضه الولاية على معدلات الرهن. نقل عن الرئيس كارتر أنه قال إن القانون سوف «يساعد على السيطرة على التضخم، ويعزز مؤسساتنا المالية، ويساعد صغار المدخرين».

مجلة «يو. إس. نيوز وورلد ريبورت، فى ٧ من أبريل، ١٩٨٠م»، خصصت ثلاث صفحات للقانون الجديد تحت عنوان «قانون المصارف مع أخبار جيدة للمدخرين» ادّعى المقال على الصفحة ٧٧ أنه يوضح الكيفية التى «سوف يؤثر بها التشريع على الأفراد خلال الشهور والأعوام القادمة». بوّب التغييرات طبقًا لتأثيرها على المدخرات، والحسابات الجارية، وتأمين الإيداع، واتحادات الائتمان، ومعدلات الرهن، ومؤسسات المدخرات والقروض، ومجلس الاحتياط الفيدرالى. على الصفحة ٧٨ شرحت المجلة أن «الفكرة خلف هذه التغييرات هى وضع المؤسسات الاقتصادية فى مستوى أعلى من المساواة مع البنوك؛ لكى تستطيع اجتذاب الإيداعات ودفع أعلى معدلات الفوائد التى سوف تنتج من إزالة الأسقف العليا الحالية».

مقارنات التغطية

التغطية التى قامت بها النيويورك تايمز، والوول ستريت چورنال، واليو. إس. نيوز وورلد ريبورت، كانت متماثلة تقريبًا. نشرت جميعها، بقدر مختلف، البنود الرئيسية للتشريع. لم تستشهد أى منها بأى مصادر أو تنقل تصريحًا على أى لسان سوى المديح الذى قاله الرئيس كارتر، وتصريح رقيبة البنوك فى ولاية نيويورك الذى نشرته التايمز دخلت القصة فى إطار التغييرات الرئيسية. إما صراحة أو ضمنيًا، رأت الصحف والمجلة الأسبوعية أن هذه التغييرات كانت طيبة. أحد الأسباب هو أن مراجعة قوانين البنوك كانت مطلوبة منذ فترة ماضية. أكثر من هذا أنها جاءت فى وقت كان يتزايد فيه تفضيل سياسة تخفيف قيود التنظيم كوسيلة لتحفيز التنافس فى اقتصاد الولايات المتحدة. إلى جانب هذا، كان فى القانون عنصرًا ديموقراطيًا: إنه قد يساعد أولئك الأمريكيين الذين كانت ماليتهم تحصرهم فى معدلات الفائدة المنخفضة نسبيًا فى صناديق الادخار والإقراض، والذين كانوا لا يستطيعون الحصول على القروض التعاونية والشهادات التى تدفع لهم معدلات أعلى. اللغة التى استخدمت فى وصف بنود القانون كانت محايدة أو مؤيدة.

لم تقم الصحف ولا المجلة بأى فحص دقيق للمشاركة الواسعة التى قامت بها جماعات المصالح. الأهم من ذلك أنها لم تلمح بأقل إشارة عن الكارثة القومية الوشيكة. أحد الأسباب هو أنها جميعها ـ شاملة الجريدة المتخصصة فى الشئون الاقتصادية والتجارية ـ ركزت رواياتها على مسار القانون وبنوده. هذه كانت هى الأخبار. يبدو أن المراسلين كانوا ينتظرون صدور القانون قبل أن يقوموا بفحص

محتوياته. لم يقوموا بدراسته قبل ذلك. من الواضح أنهم تركوا لأنفسهم وقتًا ضئيلاً لتقييم فضائله أو لدراسة آثاره المحتملة.

يميل المراسلون إلى تجنب إصدار أحكام وتنبؤات حول الآثار التى قد يحدثها قانون صدر توًا وفضلوا الالتزام بحقائق المحتويات بدلاً من الدخول إلى مجال افتراضات غير مؤكدة. يتدعم حرصهم مع زيادة تعقيد التشريع وتعدد وجوهه. فى مثل هذه الحالات، يتطلب التحليل خبرة عميقة فى شئون الموضوع محل البحث، وهو ما يفتقر إليه معظم الصحفيين يغطون أخبار الكونجرس.

هناك وسيلة أخرى قد يتسلل بها عدم اليقين إلى الروايات حول تأثير التشريع على صناعة المدخرات والقروض: إذا كانت بعض المؤسسات والأفراد ممن لهم منزلة تؤهلهم للاتصال بالصحفيين (تنفيذيون معروفون لشركات المدخرات والقروض، أو مصرفيون، وسياسيون بارزون، وقادة جماعات مصالح لها علاقة بالموضوع مثل «الاتحاد الأمريكى للمصرفيين») قد تنبأوا بكارثة متوقعة أو عبروا عن قلقهم حول التشريع. يبدو أن هذا لم يحدث.

الافتقار إلى التغطية

انقضت ثمانينيات القرن العشرين مع تغطية أخبار ضئيلة ـ وضع القليل منها فى مكان بارز ـ عن فضيحة إفلاسات شركات المدخرات والقروض، التى أصبحت أكبر كارثة مالية عامة فى تاريخ الولايات المتحدة. إلين هيوم وداڤيد شو قدما عدة أسباب للفشل الساحق للتيار الرئيسى لوسائل الإعلام فى إدراك ضخامة القصة أو روايتها كما تستحق(٤٤).

رأى الصحفيون الموضوع معقدا، تكتيكيًا، ومملاً. قصة تتحدث عن الأرقام لا عن الناس، لا تناسب مشاهدى التليفزيون، رغم حدوثها فى كثير من الجماعات. إلا أنها كانت قصة محلية وليست قومية. بجانب ذلك، التحقيقات الصحفية الجادة كثيرة التكاليف، مستهلكة للوقت، وأكثر ترفًا بالنسبة لشركات وسائل الإعلام المعاصرة الحريصة على التكاليف.

مصادر المعلومات المحتملة للمراسلين تشمل السياسيين، والمنظمين، وموظفى شركات المدخرات والقروض، وعامة الناس. بتورط أعضاء كلا الحزبين السياسيين

فى الموضوع، لم يكن لدى أى حزب منهما مصلحة حقيقية لدفع، أو ملاحقة هذا الموضوع المحرج، بل كانت لديهما جميع الأسباب للحفاظ على خموده. لم تكن القصة مغرية كقضية حملة، لعدم وجود سياسى يعرف كيف يعالج الكارثة بدون زيادة الضرائب. المنظمون ترددوا فى توضيح الحقائق خشية إثارة الانسحابات من المؤسسات الاقتصادية المترنحة ماليًا[٤٥]. كثير من الوثائق التى تتعلق بالموضوع بقيت سرية بموجب القانون.

حاول المسئولون والمتورطون فى كارثة شركات الادخار والقروض، جاهدين أن يتجنبوا تغطية وسائل الإعلام. وقام بعض المسئولين عن أسوأ مؤسسات المدخرات والقروض أحيانًا، وبتحريض من محاميهم ومحاسبيهم، بالتلاعب فى سجلاتهم لإخفاء الخسائر. أما بالنسبة لعامة الناس، فلم يشتكوا على الرغم من أنهم الضحايا المباشرون؛ لأن الحكومة الفيدرالية تؤمن على إيداعاتهم، أما (دافعو الضرائب)، وهم الضحايا النهائيون فلم يشعروا بشىء.

نتيجة لذلك، طبقًا لروبرت كايزار، مدير تحرير الواشنطن پوست، أخذت الصحف «وقتًا بالغ الطول» لكى تفهم أن «هذه المؤسسة الأمريكية المحلية، شديدة التحفظ قد تحولت إلى عمل مستغرق فى المضاربة، بالغ الخطورة والتطاير، والمجازفة»[٤٦]. اهتمام الجمهور كان يمكن أن يثار، كما أشار ناردا زاتشينو، مساعد محرر لوس أنجلوس تايمز، «إذا ما كان بوش قد ذهب إلى التليفزيون وقال أنا أضيف ١٠٠ دولار إلى فاتورة ضرائب كل أسرة من أجل سداد تكاليف فضيحة المدخرات، كان يمكن أن يتفاعل الناس بقوة أكثر قليلا»[٤٧]. ولكنه لم يفعل ذلك. فقط عندما أثيرت فضيحة مسّت ابن الرئيس، وشملت بعض أعضاء مجلس الشيوخ، وأثارت جلسات استماع لجان المجلس - التى نشرت بتوسع - بدأت القضية تتسلل إلى وعى الجمهور.

وهكذا، فشلت الرواية كثيرًا فى تحقيق أى ظهور قد يؤدى إلى إعلام وتنشيط الجمهور، حتى وقت متأخر، مع عواقب محتومة للسياسة العامة ومؤسسات الدولة المالية. موضوعات أخرى مهمة، ولكنها ليست مجيدة - «فضائح شملت إدارة الإسكان وتطور الحضر أيام الرئيس رونالد ريجان، والبنك الدولى للائتمان والتجارة، ومعاملات إدارة بوش مع صدام حسين قبل حرب الخليج» - بدا أنها لقت نفس مصير فضيحة صناديق المدخرات والقروض[٤٨].

قضية الصناعة الكيماوية

تقرير موجز عن ازدياد قيود تنظيم صناعة الكيماويات، تباين مع رواية المدخرات والقروض التى أهملتها الصحف. التغطية الواسعة التى قامت بها وسائل الإعلام، وإن كانت إحدى العوامل الكثيرة، التى يمكن أن تكون قد أسهمت فى إحداث تغييرات بالسياسة.

فى ديسمبر، عام ١٩٨٤م، المدينة الهندية «بهوپال»، غمرتها أدخنة سامة تسربت من مصنع «يونيون كارباید» لإنتاج المبيدات الحشرية. مات المئات: كثيرون آخرون تلقوا العلاج بالمستشفيات(٤٩). تغطية وسائل الإعلام كانت مكثفة. بأمر أصدره محررها التنفيذى، إيه. إم. روزينثال، استخدمت النيويورك تايمز أربعة مراسلين بينهم أخصائى علوم، ونشرت أكثر من ستين مقالاً خلال أسبوعين وكانت تطورات القصة فيهما تتصدر الصفحة الأولى لمدة أسبوعين.

أسهمت هذه التغطية الشاملة الجادة للحدث فى تغيير توجهات الجمهور والحكومة تجاه صناعة الكيماويات، وأوضحت احتمال وقوع كوارث من مصانع مماثلة فى الولايات المتحدة، وضعت القضية على البرنامج السياسى، ونبهت (وقد تكون قد شجعت) صناع القرار لكى يتخذوا إجراء. عقد الكونجرس جلسات استماع شهد فيها قادة «حركة البيئة». لمنع تكرار كارثة «بهوپال» فى الولايات المتحدة، شكلوا القضية باعتبارها: التصميم الفنى، والموضع الجغرافى، والأداء، ورصد التسهيلات العشوائية. أذاعت وسائل الإعلام بتوسع شديد شهادة وتوقعات قادة البيئة هؤلاء.

مجال الكونجرس كان تشكيل، وتشريع، وتطبيق السياسة. كما كتب سانچوى هازاريكا، «الطريق عبر الكونجرس كان مليئًا بالعقبات والمعوقات فى كل مرحلة: من صناع القانون الذين يؤيدون الصناعة، أو حماية الوظائف، ومن عقبات فنية فى أسلوب صياغة التشريع، ومن علماء البيئة الذين رأوا أن القواعد غير كافية، ومن صناعة وإدارة رأت أن القواعد ذهبت إلى أبعد مما يجب» (٥٠). ولكن التغطية، حتى فى الصحف الكبرى كانت ضئيلة. الصحف المتخصصة والتجارية فقط هى التى نشرت تعقيدات التشريع.

بعد ذلك، فى أغسطس عام ١٩٨٥م، تسرب الغاز من مصنع «يونيون كارباید»

إلى معهد «ويست ڤيرچينيا». رغم عدم حدوث وفيات، إلا أن ١٣٥ فردًا نقلوا إلى المستشفيات للعلاج، وإبعاد المئات عن المنطقة. كل هذا رغم وجود وحدة أمان كلفتهم ٥ ملايين دولار. كذب الحادث إجراءات الأمان التى ادعاها المدير الصحى بالمصنع. فى الأيام القليلة اللاحقة، نشرت التايمز عددًا من التسربات والحرائق الصغيرة، وفى تقرير مفصل، ادّعت أن «ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ وحدة تكرير لم يتم تصميمها بأسلوب يمنع التسربات العشوائية للغاز»(٥١).

حملة المخلفات السامة نظمت فى جميع أنحاء الدولة حركة علاقات عامة عنوانها «تحرك ضخم لاعتمادات ضخمة». تحركت شاحنات، من مناطق مختلفة فى الدولة، جمعت مليونى توقيع تؤيد إصدار تشريع للمخلفات السامة وقدمتها للكونجرس.

توافق الأحداث العاطفية القوية التى تغطيها وسائل الإعلام بتوسع، مع الأنشطة التى تثيرها جماعات مصالح الجمهور، تساعد على تأكيد إصدار التشريع. إنها، دون شك، دعمت إحساس صناع القانون المتعاطفين والحساسين لتهدئة قلق الجمهور والراغبين فى جذب أنظاره. وساعدت على إقناع المشرعين المترددين الذين تملكهم الدليل والنقاش، وأكثر أهمية، الذين يحسون ضغوط دوائرهم الانتخابية. من المحتمل أيضًا، أنها جعلت المعارضة، التى تقوم بها صناعة الكيماويات ومن يؤيدونها، أكثر صعوبة.

النتائج

تشمل السياسة العامة قرارات الحكومة وأعمالها مثل سن القوانين، وإصدار التنظيمات، وتخصيص الاعتمادات، واتخاذ المبادرات العسكرية ضد الدول الأخرى. غالبًا ما يؤدى صنع السياسة إلى استمرارية السياسة الموجودة، أو يحدث تغييرات هامشية. لفترات طويلة من الزمن، مثل هذه السياسات تجذب اهتمامًا ضئيلاً. ولكن، التغييرات السياسية الكبيرة والابتكارات تأخذ مجراها.

يختلف تأثير وسائل الإعلام على عملية ومحتوى السياسات طبقًا لنوع القضية، ومرحلة العملية، وزمن التشكيل، والأنظمة السياسية والإعلامية. فى ظروف معينة، يمكن أن تكون وسائل الإعلام لاعبًا حاسمًا. يتوقف ذلك على طبيعة ما

تقوم بتغطيته، ومدى تكرار التغطية، وكيفية تأطيرها. أيقونات الأخبار وتقارير التحقيقات لهما أهمية خاصة. بإدراك هذا، يجاهد الرسميون، ومن يحاولون التأثير عليهم، فى بث وجهات نظرهم من خلال الإعلام أو على الأقل الاستجابة لروايات الصحف وتصوراتها.

عمليّا، تشارك وسائل الإعلام إلى حد ما فى جميع مراحل صنع السياسة: تشكيل المشكلة، وضع البرنامج، صياغة السياسة، التشريع والتبنى، التنفيذ والإدارة والتقييم.

انهيار صناديق المدخرات والقروض، وإصدار قانون لتنظيم صناعة الكيماويات يوضحان نمطين من مشاركة وسائل الإعلام مع السياسة. فى الحالة الأولى، أخفقت وسائل الإعلام فى فحص عواقب تشريع المدخرات والقروض، ولم تحذر صناع السياسة والجمهور فور وقوع الكارثة، وقامت بتغطية قليلة جدّا ومتأخرة جدّا للوضع. فى الحالة الثانية قامت وسائل الإعلام بتغطية واسعة فورية للأحداث المثيرة فأسهمت فى قرار صناع سياسة الولايات المتحدة بزيادة تنظيم صناعة الكيماويات.

* * *